

المعرفة التاريخية بين ذاكرة الألم وتحقيق المصالحة المجتمعية التجربة المغربية نموذجاً

Historical Knowledge between Pain Recollected and Societal Reconciliation Realised

The Moroccan Experience as a Model

تتناول هذه الدراسة دور الذاكرة المجرورة وذاكرة الألم، أي ذاكرة الذين عانوا الاعتقال والاختطاف الفسري وغيرهما، في كتابة تاريخ وطني أكثر موضوعية ومتواافق ومصالح مع الماضي. إن العلاقة بين الذاكرة والتاريخ هي علاقة بين الفعل الجماعي والذاكرة الفردية، حيث يعتمد عليها المؤرخ، وعلى شهادة الفاعل السياسي والمناضل من أجل التاريخ لحدث معين. تبين الدراسة أن الغرض من تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة التي دشنها المغرب عام 2004 هو التصالح مع الماضي، وتجاوز الاتهامات الجسيمة لحقوق الإنسان. وذلك بطيء صفة سنوات الرصاص، والسعى في المقابل لتحقيق عدالة انتقالية، وترصد امتدادات النقاش السياسي الذي وطن مفاهيم جبر الفرر وإنصاف والمصالحة والعدالة الانتقالية والمصالحة والديمقراطية. وتؤكد أن الشهادات التي قدمت خلال جلسات الاستماع ومذكرات الاعتقال مهمة من أجل إنتاج معرفة تاريخية. تستفيد من عدة عوامل، أهمها اتساع هامش الحرية، وتحول الفرد إلى فاعل وشاهد في التاريخ، وإسماع صوت الهمامش والمهمشين، وتراجع هيمنة المركز والفاعل الرئيس في فعل الكتابة التاريخية. وتقارب الدراسة الموضوع من خلال نماذج من مذكرات وشهادات الفاعلين والمعتقلين السابقين؛ بهدف الوقوف على مدى مساهمة مذكراتهم في التعبير عن حالات تاريخية مفصلية من تاريخ المغرب، مع الإشارة إلى ما تميز به هذه المذكرات من استعادة تجربة الاعتقال والتعذيب، غير أنها كتبت في حاضر يتسم بنوع من الانفراج والنزوع نحو المصالحة.

كلمات مفتاحية: الذاكرة، الإنصاف، المصالحة، العدالة الانتقالية، التاريخ.

The paper deals with wounded memory and memory of pain, the memory of those who have suffered arrest, forced abduction and other forms of abuse, and the role these play in writing a more objective national history; one that is compatible and reconciled with the past. The relationship between memory and history is a relationship between collective action and individual memory, in that the historian relies upon it for documenting the history of a specific event, as well as on the testimony of the political actor and campaigner. The purpose of the Equity and Reconciliation Commission that Morocco launched in 2004 was to reconcile with the past, overcome its gross violations of human rights and turn the page on "years of bullets," and move towards transitional justice, and this paper monitors the extended political dialogue that nationally planted concepts of reparation, equity, reconciliation, transitional justice, and democracy. It emphasizes that testimonies and arrest warrants presented during hearings were important in order to produce historical knowledge benefitting from the widened margin of freedom and the individual's transformation into an actor and witness in History, provide a hearing to voices of the marginalized, and reduce the hegemony of the central and dominant figure in the act of historical writing. The paper approaches the topic through examining samples of notes and testimonies of former perpetrators and detainees aimed at identifying the extent to which these memoirs contribute to expressing landmark cases in the history of Morocco, noting the characteristics of these notes as re-enactments of the experiences of detention and torture, albeit written in a present characterized by something of a detente and reconciliation.

Keywords: Memory, Equity and Reconciliation Commission, Transitional Justice, History.

* باحث مغربي، يعمل أستاداً للتعليم العالي في التاريخ المعاصر بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعة ابن طفيل بالمغرب.
A Moroccan researcher and higher education professor of contemporary history at the Faculty of Social and Human Sciences at Ibn Tufail University, Morocco.

مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الذاكرة المجرورة وذاكرة الألم؛ ذاكراً من عانوا الاعتقال، أو الاختطاف القسري، ومختلف أنواع الانتهاكات، في تحقيق العدالة والمصالحة مع الماضي، ومن ثم كتابة تاريخ وطني أكثر موضوعية وحرفية. فرغم وجود حدود للاتصال والانفصال بين الطرفين (الذاكرة والتاريخ)، فإنهما ضروريان لصياغة نظريات ورؤى جديدة تمكن من إعادة كتابة التاريخ الوطني للمغرب الراهن يضم جميع الفرقاء؛ إذ كل تاريخ هو ذاكرة، والذاكرة هي المعين الذي تستقي منه معلوماتنا، فالعلاقة بينهما هي علاقة بين الفعل الجماعي والذاكرة الفردية، لأن الإشكالية الأساسية في التاريخ هي الذاكرة، حيث يعتمد المؤرخ على شهادة الفاعل السياسي والمناضل من أجل التاريخ لحدث معين. فلحظة الكتابة التاريخية على حد تعبير بول ريكور (1913-2005) هي Paul Ricœur لحظة الاستعصاءات الكبرى للذاكرة؛ استعصاء تمثل شيء غائب وقع سابقاً، واستعصاء ممارسة مكرسة للاستذكار النشط للماضي، والتي يرفعها التاريخ إلى مستوى إعادة بناء.

تستمد هذه الدراسة راهنيتها مما عرفه المغرب من محاولة التصالح مع الماضي الأليم للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والسعى إلى تحقيق عدالة انتقالية، ومن الرغبة، أيضاً، في فهم الماضي بهدف تجاوزه، وهي بحق تجربة سابقة في العالم العربي والإسلامي. ويمكن اختزال الإشكالية في سؤالين محوريين، هما: ما طبيعة العلاقة بين الذاكرة المجرورة وكشف الحقيقة وتحقيق العدالة؟ وهل يمكن الاستناد إلى الذاكرة المجرورة لبلورة معرفة تاريخية تحقق الإجماع حولها؟

تفتفي الإجابة عن هذين السؤالين تفكيرك نموذجين من مذكرات الفاعلين والمعتقلين السابقين وشهاداتهم⁽¹⁾، بهدف الوقوف على مدى مساعدة مذكراتهم التي اعتمدت على الذاكرة والتذكر للتعمير عن حالات تاريخية مفصلية من تاريخ المغرب. تميز هذه المذكرات باستعادة تجربة الاعتقال والتعذيب، لكنها كتبت في الحاضر بنوع من الانفراج والنزوع نحو المصالحة. الواقع أن دراستها وتحليلها يساهمان في الآن نفسه في فهم هذا الماضي الأليم بهدف تجاوز هفواته وألامه وآلامه، وهو ما يؤشر إلى وجود توافق سياسي ورغبة في النسيان عن طريق الباحث لتحقيق عدالة انتقالية، لكن هل يكفي ذلك؟

أولاً: في البدء كانت المصالحة

1. تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة

عاش المغرب منذ تسعينيات القرن الماضي تطورات مهمة تدلّ عليها مجموعة من المصطلحات من قبيل "التناوب التوافقي"⁽²⁾ والانتقال الديمقراطي و"العهد الجديد"، وتميزت هذه المرحلة بتقاطع مستويات الاستمرار مع منحنيات التغيير. وفي السياق نفسه، تم تأسيس "هيئة الإنصاف والمصالحة" سنة 2004 بعد استقبال ملكي لأعضائها، وقد جاء هذا الإعلان ضمن مقاربة العدالة الانتقالية للماضي الأليم؛ وذلك باعتبارها أول تجربة على صعيد العالم الإسلامي، وقد أصبحت تصنف من بين النماذج الرائدة عالمياً في هذا المجال.

1 ونخص بالذكر معتقلين تازمامارت، ذلك المعتقل الذي ضم بين جنباته المشاركين في المحاولات الانقلابيين ضد نظام الملك الراحل الحسن الثاني سنتي 1971 و1972. ويقع هذا المعتقل في الجنوب الشرقي للمغرب وظل مجھولاً فترة طويلة.

2 تمثل أساساً في تكليف عبد الرحمن اليوسفي عن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بترؤس حكومة ائتلافية سنة 1998، وكان الغرض من ذلك تمهيد الطريق لمسلسل الإصلاحات الدستورية وفق منطق التدرج. للذكر، ظل اليسار السياسي المغربي، وعلى رأسه الحزب المذكور، مبعداً عن المشاركة السياسية أربعة عقود اتسمت في الغالب بـالمواجهة مع النظام وألياته في تدبير الشأن السياسي.

وعلى الرغم من أن ممارسة العدالة^(٤) الانتقالية^(٣) في المغرب تلتقي مع باقي التجارب الأخرى في إشكالية تدبير الإرث العنيف للسلطوية، فإن أهم ما يميزها هو كونها تشكلت ومازالت مهماتها وشرع في تنفيذ توصياتها في ظل استمرارية النظام السياسي. وكانت مطالبة بتوثيق تفاصيل عنفه، وبتهيئة شروط المصالحة مع ضحاياه، وبالبحث عن تدابير تمنعه من اللجوء إلى العنف مستقبلاً أداةً لتدبير الشأن السياسي. صاحب بروز الهيئة في المغرب تدشين عدد من الإصلاحات التي همت توسيع حرية التعبير والتتنظيم والتعددية الحزبية وإجراء انتخابات تشريعية ومحلية^(٥)، فقد أسست الهيئة ضمن سياق تاريخي انخرط فيه المغرب - سلطنةً ومعارضةً - في عمليات توافق متدرج مؤسس على حزمة من الإصلاحات السياسية الهدافـة إلى إعادة ترتيب علاقة المجتمع والدولة، واستجابة الدولة للضغط الداخلي الذي مارسته أحزاب المعارضة والتنظيمات المدنية والحقوقية منها على وجه الخصوص. ومن جهتها، أوضحت المعارضة أفقها النضالي في التوجه السياسي الإصلاحي الـهادـف إلى توطين مفاهيم المشروع السياسي الديمقراطي المتـوافق في شأنه^(٦).

ويؤكد الباحث عبد الحـي مـؤـذـن - وهو من أعضاء الهيئة - وجود العديد من السـيـاقـات المـمـيـزة لـيـلـادـ الهـيـةـ، منها ما هو مرتبـطـ بتـصـورـ الملكـ الحـسـنـ الثـانـيـ (1961-1969) لـلـكـيـفـيـةـ التـيـ يـرـغـبـ فـيـ أـنـ يـنـهـيـ بـهـ حـكـمـهـ، وـيـهـيـ بـهـ اـنـتـقـالـ الحـكـمـ إـلـىـ وـارـثـ عـرـشـهـ. كـمـ اـرـتـبـطـ، منـ جـهـةـ ثـانـيـةـ، بـالـتـطـوـرـ الـذـيـ عـرـفـتـ الـمـارـضـةـ بـفـصـائـلـهـاـ الـمـتـعـدـدـةـ، وـمـاـ تـحـصـلـ لـدـىـ مـعـظـمـهـاـ مـنـ اـقـتنـاعـ بـقـدـرـةـ النـظـامـ الـقـائـمـ عـلـىـ الـحـفـاظـ عـلـىـ مـقـومـاتـهـ، وـاسـتـعـدـادـهـ الـمـبـدـئـيـ، فـيـ الـوقـتـ نـفـسـهـ، لـلـسـماـحـ لـهـ بـالـمـارـكـاـرـةـ فـيـ تـدـبـirـ الشـأـنـ الـعـامـ. وـعـلـىـ الرـغـمـ مـنـ أـنـ هـذـاـ الـاستـعـدـادـ لـمـ يـوـجـحـ بـمـبـادـرـةـ النـظـامـ إـلـىـ تـحـولـ دـيـمـقـرـاطـيـ عـمـيقـ، فـإـنـهـ لـمـ يـغـلـقـ الـبـابـ كـلـيـةـ فـيـ وـجـهـ إـمـكـانـاتـ مـغـرـبةـ لـتـطـوـرـ الـمـلـكـيـةـ الـمـغـرـبـيـةـ وـوـظـائـفـهـاـ وـأـسـالـيـبـهـاـ فـيـ الـحـكـمـ. وـقـدـ تـعـلـقـتـ السـيـاقـاتـ الـدـاخـلـيـةـ لـلـمـغـرـبـ، مـنـ جـهـةـ ثـالـثـةـ، بـحـصـولـ قـنـاعـةـ مـشـتـرـكـةـ بـيـنـ النـظـامـ الـسـيـاسـيـ وـالـمـارـضـةـ الـيـسـارـيـةـ خـاصـةـ بـالـتـحـالـفـ لـمـواـجهـةـ الـأـصـولـيـةـ الـدـينـيـةـ الـمـارـضـةـ، وـكـانـ هـذـاـ مـسـارـ يـحظـيـ بـدـعـمـ القـوىـ الـكـبـرـىـ الـتـيـ أـصـبـحـتـ فـيـ حـقـبـةـ مـاـ بـعـدـ الـحـربـ الـبارـدـةـ تـعـدـ الـأـصـولـيـةـ الـإـسـلـامـيـةـ عـدـوـهـاـ الـأسـاسـ عـلـىـ الصـعـيدـ الـدـولـيـ^(٧).

إـلـىـ جـانـبـ ذـلـكـ، كـانـتـ الـحـاجـةـ إـلـىـ الـمـالـحـةـ السـيـاسـيـةـ وـالـتـارـيـخـيـةـ، بـعـدـ أـكـثـرـ مـنـ ثـلـاثـةـ عـقـودـ مـنـ النـظـامـ الـفـرـديـ فـيـ مـغـرـبـ الـاسـتـقلـالـ، مـطـلـبـاـ مـلـحـاـ، وـلـهـذاـ رـأـيـ الـفـاعـلـونـ السـيـاسـيـوـنـ، نـظـاماـ وـمـارـضـةـ، أـنـ أـفـقـ الـعـدـالـةـ الـاـنـتـقـالـيـةـ يـقـدـمـ حلـلـاـ تـحـقـقـ نـوـعـاـ مـنـ التـوـافـقـ، خـاصـةـ مـعـ وـجـودـ مـجـمـوعـةـ مـنـ الـشـرـوـطـ الـدـاعـمـةـ، كـاتـسـاعـ هـامـشـ الـحـرـيـةـ فـيـ مـجـالـاتـ الـإـلـاعـامـ وـالـثـقـافـةـ وـالـإـبـادـاعـ.

إـنـ مـاـ مـيـزـ مـارـضـةـ الـعـدـالـةـ الـاـنـتـقـالـيـةـ فـيـ مـغـرـبـ هوـ تـرـكـيزـهـاـ عـلـىـ مـسـأـلـةـ عـنـفـ الـدـوـلـةـ الـذـيـ ظـلـ مـوـضـوـعـاـ مـحـرـمـاـ فـيـ "ـالـسـلـطـوـيـاتـ"ـ حتـىـ الـلـيـبرـالـيـةـ مـنـهـاـ؛ـ لهـذاـ وـفـرـتـ الـتـجـربـةـ مـادـةـ لـفـهـمـ دورـ العـنـفـ فـيـ تـدـبـirـ السـلـطـةـ،ـ كـمـ أـبـانـتـ عـنـ أـنـ تـجاـوزـ العـنـفـ وـاعـتمـادـ الـدـيـمـقـرـاطـيـةـ وـحـقـوقـ الـإـنـسـانـ مـدـخـلـاـ لـلـإـلـاصـلـاـhـ لـنـ يـهـدـدـاـ اـسـتـمـارـالـيـةـ السـلـطـةـ^(٨)ـ،ـ معـ تـغـلـيـبـ أـفـقـ الـتـصـالـحـ الـتـارـيـخـيـ وـالـسـيـاسـيـ عـلـىـ مـنـطـقـ الـمـقـاضـاـةـ،ـ وـطـيـ صـفـحةـ الـمـاـضـيـ،ـ وـالـعـمـلـ عـلـىـ تـفـاديـ حدـوثـ مـآـسـ أـخـرىـ جـديـدةـ فـيـ الـحـاضـرـ وـالـمـسـتـقـبـلـ،ـ مـاـ يـعـنـيـ مـسـاـهـمـةـ فـيـ تـرـسيـخـ مـشـرـوـعـ الـاـنـتـقـالـ

³ استقر مفهوم العدالة في تاريخ الفلسفات الكبرى، مستوياً منظومات من القيم وحملة من المبادئ النظرية الموصولة بتعاليم معينة في تاريخ الفلسفة. كما أعيد بناء المفهوم ليتكيف مع التغيرات التي ألمت بمنظومات القيم في عالم متغير. وتعده أحاث جون رولز (1921-2002) وأمارتيا سن (1933-2002) من أهم النصوص النظرية التي ربطت المفهوم بالحرية والإنصاف وتكافـفـ الفـرـصـ وـالـدـيـمـقـرـاطـيـةـ وـالـإـلـاصـلـاـhـ السـيـاسـيـ الـدـيمـقـرـاطـيـ.ـ كـمـ حـاـوـلـتـ تـحـلـيـصـ الـمـفـهـومـ مـنـ الـكـاتـفـةـ الـنـظـرـيـةـ الطـبـاوـيـةـ الـتـيـ ظـلـتـ مـتـمـرـكـزةـ فـيـ تـلـافـيـ مـعـانـيـهـ.ـ يـنـظـرـ:ـ كـمـالـ عبدـ اللـطـيفـ،ـ الـعـدـالـةـ الـاـنـتـقـالـيـةـ وـالـتـحـولـاتـ السـيـاسـيـةـ فـيـ مـغـرـبـ:ـ تـجـربـةـ هـيـةـ الـإـنـصـافـ وـالـمـالـحـةـ (ـالـدـوـلـةـ/ـبـيـرـوـتـ:ـ الـمـكـرـ الـعـرـبـ لـلـأـبـاحـاتـ وـدـرـاسـةـ السـيـاسـاتـ،ـ 2014ـ)،ـ صـ13ـ-ـ14ـ.

⁴ يقتـرنـ مـفـهـومـ الـعـدـالـةـ الـاـنـتـقـالـيـةـ باـلـجـهـهـاـتـ الـفـكـرـيـةـ السـيـاسـيـةـ الـمـعاـصـرـةـ الـتـيـ رـسـمـتـ بـعـضـ مـلـامـحـهـ،ـ الـأـمـرـ الـذـيـ يـمـنـحـ الـمـفـهـومـ دـلـالـةـ خـاصـةـ،ـ فـإـنـهـ يـشـخـصـ السـمـاتـ الـعـامـةـ فـيـ الـمـجـمـعـاتـ الـتـيـ تـرـوـمـ بـلـغـ عـتـبةـ الـدـيمـقـرـاطـيـةـ.ـ كـمـ تـبـلـوـرـ الـمـفـهـومـ نـتـيـجـةـ ضـغـطـ الـقـوىـ السـيـاسـيـةـ الـدـيمـقـرـاطـيـةـ وـالـمـنـظـمـاتـ الـمـدـنـيـةـ وـمـنـظـمـاتـ حقوقـ الـإـنـسـانـ الـمـلـحـيـةـ وـالـدـولـيـةـ.ـ يـنـظـرـ:ـ الـمـرـجـعـ فـسـهـ،ـ صـ21ـ.

⁵ عبدـ الحـيـ مـؤـذـنـ،ـ الـعـدـالـةـ الـاـنـتـقـالـيـةـ وـالـسـلـطـوـيـةـ الـمـلـبـرـلـةـ:ـ نـمـوذـجـ الـمـغـرـبـ،ـ عـمـرـانـ،ـ العـدـدـ 5ـ (ـصـيفـ 2013ـ)،ـ صـ148ـ-ـ129ـ.

⁶ عبدـ اللـطـيفـ،ـ صـ33ـ-ـ34ـ.

⁷ مـؤـذـنـ،ـ صـ133ـ.

⁸ الـمـرـجـعـ فـسـهـ.

الديمقراطي⁽⁹⁾. وتجدر الإشارة إلى أن عمل الهيئة لم يكن بالأمر الهين نظرًا إلى تعدد توجهات أعضائها وأيديولوجياتهم، وكذا الاختلاف حول بعض القضايا كالصيغة المادية لجبر الضرر، أو الإفلات من العقاب، أو اعتذار الدولة رسميًا عما جرى في "سنوات الرصاص".

2. لحظات البوح

نظمت هيئة الإنصاف والمصالحة جلسات استماع في 23 كانون الأول / ديسمبر 2004، وتواصلت خلال الأشهر الأولى من عام 2005⁽¹⁰⁾ بهدف دعم مسلسل الانتقال السياسي والإصلاح الديمقراطي، لتحويلهما إلى أفق قادر على المساهمة الإيجابية في تطوير آليات الانتقال السياسي في المغرب المعاصر، ووضع ضمانات عدم تكرار ما جرى⁽¹¹⁾، واعتبرت الهيئة أن هذه الجلسات هي لحظة تاريخية مهمة تساهم في توسيع مجالات الحرفيات، وتكتسي كذلك بالأساس بعدها بيداغوجيًا، من حيث كونها فرصة للضحايا للتعبير والبوح عن معاناتهم واسترجاع كرامتهم، فهذه اللحظات هي حدث جريء وغير مألوف في التاريخ السياسي المغربي يتمثل في فتح البلاد جراحها، ووضع صفحات من تاريخها الراهن أمام المراجعة والنقد الذاتي. كما أنها تعتبر مناسبة لكي يحاكم المغرب حقبة تاريخية معينة بشجاعة وموضوعية⁽¹²⁾، ثم يمكن معالجة ندوب الذاكرة وتحقيق هدوئها النسيي.

شكلت هذه الجلسات، بما فيها الجلسات المنقولة على شاشة التلفزة والإذاعة الوطنية، فرصة لإعادة ترميم الذاكرة وإنتاج أرشيف يمكن الاستناد إليه لبناء تاريخ المغرب الراهن، بعد عقود من سيادة الرؤية الرسمية التي أقصت كل الذاكرة الأخرى. تجلّى ذلك في تأسيس الشروط العلمية والموضوعية لإعادة كتابة التاريخ؛ ليس لأن الشهادات قدّمت رواية مختلفة عن الرواية الرسمية فقط، بل لأن هذه الرواية اختزلت معطيات لم تكن بحوزة كثirين أو كانت محظمة ومسكوتًا عنها، تبرز أهميتها كذلك في امتدادات النقاش السياسي، حين جرى توطين مفاهيم جبر الضرر⁽¹³⁾ والإنصاف والمصالحة⁽¹⁴⁾ والعدالة الانتقالية والمصالحة والديمقراطية، وفي هذا الصدد اعتبرت الشهادات التي قدّمت باللغة الأهمية من أجل إنتاج معرفة تاريخية للأسباب التالية:

• اتساع هامش الحرية.

• تحول الفرد إلى فاعل وشاهد في التاريخ.

• إسماع صوت الهامش والمهمشين وتراجع هيمنة المركز والفاعل الرئيس في فعل الكتابة التاريخية⁽¹⁵⁾.

⁹ اشتغلت الهيئة داخل إطار زمني ممتد 1999-1956، وكُلِّفت بـ: 1. التقييم الشامل لمسلسل التسوية السابق لملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. 2. إثبات نوعية وجرامة الانتهاكات السابقة. 3. البحث في حالات الاختفاء القسري. 4. الوقوف على مسؤولية الدولة وغيرها من الانتهاكات الجسيمة. 5. جبر ضرر الضحايا وذوي الحقوق. 6. جبر ضرر المجتمع. 7. إعداد تقرير رسمي. 8. تتبّية سلوك الحوار، وإرساء مقومات المصالحة ودعم التحول الديمقراطي. دامت أعمال الهيئة ستين (من مستهل 2004 إلى بداية 2006) عندما استقبلتها الملك محمد السادس في 6 كانون الثاني / يناير 2006، وسلم تقريرها، وافق عليه وكلف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بتنفيذ توصياتها.

¹⁰ Driss El Yazami, "L'instance équité et réconciliation: Transition politique, histoire et mémoire," *Confluences Méditerranée*, vol. 3, no. 3 (Septembre 2007), pp. 25-34.

¹¹ المملكة المغربية، هيئة الإنصاف والمصالحة، التقرير الختامي: الكتاب الرابع: مقومات توطيد الإصلاح والمصالحة (الرباط: المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 2006)، ص 55، شوهد في 11/12/2020، في: <https://bit.ly/30LjZCb>

¹² المرجع نفسه.

¹³ ينظر: المملكة المغربية، هيئة الإنصاف والمصالحة، التقرير الختامي: الكتاب الثالث: إنصاف الضحايا وجبر الأضرار (الرباط: المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 2006)، شوهد في 2/1/2019، في: <https://bit.ly/33bRENa>

¹⁴ ينظر: المملكة المغربية، هيئة الإنصاف والمصالحة، التقرير الختامي: الكتاب الأول: الحقيقة والإنصاف والمصالحة (الرباط: المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 2006)، شوهد في 2/1/2019، في: <https://bit.ly/362NcSC>

¹⁵ المملكة المغربية، هيئة الإنصاف والمصالحة، التقرير الختامي: الكتاب الرابع، ص 60

هيئات هذه الظروف مجتمعةً الفرصة لإعادة بناء ذاكرة وطنية متعددة وغير انتقائية أو مبنية على الإقصاء، وفتحت المجال للتفكير النقدي الحر بغية تحصين الحاضر وبناء المستقبل، وطي صفحة الماضي، وتأسيس أفق جديد للعمل السياسي يستوعب الاختلاف، ويكرس مبادئ الديمقراطية والإصلاح السياسي وينبذ العنف.

وعلى المستوى البعيد، ركزت الهيئة عملها على حفظ الذاكرة والصالح مع الماضي والتأسيس لثقافة منع تكرار ما جرى، عبر المكافحة والانتقال من "الذاكرة المتأمرة" إلى "الذاكرة الذكى" كشرط لتحقيق العدالة الانتقالية⁽¹⁶⁾. تساوياً مع ذلك، ومنذ أواخر تسعينيات القرن الماضي، بدأ المجتمع المغربي في إعادة تأسيس ذاكرة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، عن طريق نشر العشرات من الشهادات الشخصية، والمقالات والمذكرات في الصحافة الوطنية، والأعمال الفنية⁽¹⁷⁾، فضلاً عن أفلام وثائقية وبرامج إذاعية وتلفزيونية. فليست من قبيل الصدفة أنّ أول ندوة عامة نظمتها هيئة الإنصاف والمصالحة كانت حول موضوع كتابات الاعتقال، كما نُظمت العديد من الندوات الأكademie الأخرى خلال فترة عمل هيئة الإنصاف والمصالحة حول الموضوع نفسه⁽¹⁸⁾. وقد أدرجت هيئة الإنصاف ضمن توصياتها ضرورة الاهتمام بالأرشيف وموقع الذاكرة وتاريخ الزمن الراهن، وهو ما دفع الباحثين والمؤرخين إلى اقتحام هذه الورش من أجل المساهمة في إنجاز كتابة تاريخية حول الماضي القريب، ووضع بناء منهجي لإنتاج الذاكرة، وتسلیط أضواء جديدة وإثارة اتجاهات تحليلية من شأنها أن تساعدهم على فهم أفضل لسيارات انتهاكات الأجهزة الغربية حقوق الإنسان⁽¹⁹⁾.

تجدر الإشارة بخصوص هذه النقطة إلى مسألة جوهريّة مفادها أن عمل الهيئة، في ما يتعلق بحفظ الذاكرة، اصطدم بعدة عراقيّل، منها ما هو مرتبط بنقص المادة الأرشيفية، وقصور في شهادات المعتقلين السابقين، وضعف تعاون الأجهزة ذات الصلة بموضوع الانتهاكات⁽²⁰⁾. لتعويض ذلك، لجأت إلى الزيارة الميدانية لمراكز الاعتقال، وربط الصالات بعائلات الضحايا وبالضحايا أنفسهم، والاستماع إلى الشهود ومن لهم علاقة بالضحايا.

أمام هذا الواقع لاحت الفرصة لتدخل المؤرخ لكتابه هذا التاريخ الم��ب، فكيف تم التفاعل مع هذه الأحداث لإنتاج معرفة تاريخية متواافق فيها بناءً على وثائق جديدة تشكل الذاكرة معينها الأول؟ لا يعتبر الخوض في مثل هذه المواضيع تكسيراً لبنيّة الزمن وكتابه تاريخ راهن ملتهب وأي؟⁽²¹⁾ وفق تعبير جان لاكتور - أحد المتخصصين في الزمن الراهن، وقد أشرف على سلسلة التاريخ الفوري في دار النشر سوي Seuil - فقد اعتبر أن "صورة 'التاريخ الآني' كما نراها ما فتئت تتغير، فهي غير قابلة لأي نوع من أنواع التأثير أو لأي نوع من الملاءمة المرضية. من الصحافة القليلة الدقة نسبياً، كما يمارسها أناس منغمون في الحدث كأنهم مشاركون في صنعه، إلى

16 عزيزة البركي ورشيد توهتو، "الذاكرة المروية وعدالة الانتقال: بين مقاربة الحركات الاجتماعية والتاريخ الجديد"، إضافات، العددان 26-27 (ربّع-صيف 2014)، ص. 61.

17 نذكر على سبيل المثال فيلم "جوهرة" لسعد الشريبي، أنتج عام 2003؛ شريط "درب مولاي الشريف" للمخرج حسن بنجلون، أنتج عام 2004؛ شريط "ذاكرة معتقلة" لجiali فرحي، أنتج عام 2004 بدعم من المركز السينمائي المغربي.

18 El Yazami, p. 26.

19 عبد الأحد السبتي، *التاريخ والذاكرة: أوراش في تاريخ المغرب* (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012)، ص. 215.

20 عبد اللطيف، ص. 62.

21 عرفت الساحة الأكademie الأوروبية، خاصة الفرنسية، في أواخر القرن العشرين ازدهار الأبحاث التاريخية للزمن الراهن أو الفورى، بدليل ظهور مجموعة من الأعمال وال المجالات المتخصصة في الموضوع. ينظر أعمال الباحث الفرنسي فرانسو بيداريدا على رأس المركز الفرنسي للأبحاث العلمية، وخاصة الكتاب الجماعي: Institut d'histoire du temps présent, *Écrire l'histoire du temps présent: En hommage à François Bédarida* (Paris: CNRS Ed, 1993), p. 417.

وقد خص هذا المؤلف 47 مساهماً أجمعوا كلها على ضرورة دراسة التاريخ القريب، ودراسة المجتمعات في هزائمها وانتصاراتها والتفكير في المهمشين، وخاصة بيداريدا صراغاً معرفياً مع المحافظين، وتمكن من انتزاع شرعية هذا التوجه "التخصص الجديد" في الدراسات التاريخية واعتراض المؤرخين والمفكرين بالعلوم الإنسانية، الذين أقرّوا بأن التاريخ ليس ذلك الماضي الذي يروى فقط، وإنما كذلك "هذا الحاضر الباذخ الذي يتبعه الناس بعيون خاصة". كما أثار المفهوم جدلاً كبيراً داخل الأوساط الأكademie الغربية والعربية حول إجرائية المفهوم وموضوعيته.

22 جان لاكتور، "التاريخ الآني"، في: جاك لوغوف (إشراف)، *التاريخ الجديد*، ترجمة وتقديم محمد الطاهر المنصوري (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007)، ص. 367.

البحث التاريخي الذي يهتم بفترة حديثة جدًا، ويعتمد مناهج التحقيق - الاستجواب [...] يتكون خط "التاريخ الآني" بصورة أساسية من القرب الزمني لعملية التحرير من الموضوع المتطرق إليه⁽²³⁾.

ومن نافلة القول أن نذكر أن هذا الطرح يتماشى مع ما ذهب إليه فرانسوا هارطوغ من أن تجربة الزمن لدى كل مجتمع تتحدد في العلاقة والتتفصل اللذين يقامان داخل حاضر معين، بين طريقة استحضار الماضي وطريقة استحضار المستقبل، أو بعبارة أخرى بين "حقل التجربة" و"أفق الانتظار". إن اختلاف أشكال التوتر بين هذين المستويين هو الذي ينتج تعددية "أنظمة تاريخية" تخص كتابة التاريخ، في زمن توافر الثورة الإعلامية، بدليل هيمنة الصحافة ووسائل الإعلام الجديدة، ولا سيما القنوات التلفزيية ووسائل الاتصال والإلترنت. وكلها وسائل تعطي انتظاماً متعلقاً بتسجيل الحدث في صفاته وفي لحظة وقوعه⁽²⁴⁾.

بمعنى آخر، يعمل التاريخ الآني على تجاوز الزمن، أي حذف المسافة بين الماضي والحاضر، وتوليد الشعور بأننا نشاهد الحاضر وهو يتحول أمام أعيننا إلى تاريخ. وفي الوقت نفسه، يحيل "تاريخ الزمن الحاضر"، بوصفه حقولاً هيستوريografياً، إلى التاريخ الذي لا يزال فاعلوه وشهوده على قيد الحياة. وقد تغيرت كذلك هوية كاتب التاريخ من المؤرخ إلى الصحافي والشاهد والضحية، والمؤسسة القضائية التي يطلب منها أن تبت في قضايا وتغير عن مسؤوليات مرتبطة بالماضي.

ثانياً: المذكرات وعمل المؤرخ: أيّ دلود؟

1. شهادات المعتقلين محاولة في التفكير

أتحت الظروف المذكورة سابقاً فرصةً لظهور كتابات ذاكريّة قدمت قراءتها للمرحلة، وعارضت الرواية الرسمية في بعض الأحيان، كما أنها أسمعت صوت المنسي والمهمش، وأوضحت المskوت عنه، وأبرزت حجم العنف والتعذيب اللذين مورسا في حق الأشخاص. وسنقتصر حديثنا على نموذجين من الإصدارات التي ظهرت بعد الإفراج عن معتقلي سجن تازمامارت، هما: مذكرات محمد الرايس⁽²⁵⁾، ومذكرات أحمد المرزوقي⁽²⁶⁾.

تكمن أهمية هاتين الشهادتين في أنهما ترصدان الحدث نفسه، وترويان وقائع الانقلاب العسكري لعام 1971 وفق "رؤية عسكريّة" هاجسها الأساس تنفيذ القرارات والانصياع للأوامر. وقد كُتبتا بعيداً عن "الأهواء" السياسية والأيديولوجية، والانقسامات والصراعات الداخلية التي تقود عادة إلى "التصرف" في الواقع، وسردها بصيغة "توجه" مجرى القصة، وتتوالها وفق غایات أخرى مختلفة عمّا تشير إليه الأحداث الفعلية من خلال تسلسلها.

ومع ذلك، وفي هاتين الحالتين أيضاً لا نعد وجود فوارق واختلافات تميز الشهادتين من بعضهما. فعلى الرغم من أنهما تحكيان الأحداث نفسها (الانقلاب العسكري الأول) وتتحدىان عن الشخصيات نفسها (أبايو والجنرال المذبوح ومن معهم) وتصفان الحياة في المعتقل نفسه (تازمامارت)، فإنهما تختلفان في تصوير هذه الواقع وتأويلها وتبريرها أيضاً، وهو ما يبدو من خلال "التعليقات"

23 المرجع نفسه، ص 368.

24 عبد الأحد السبتي، "الحاضر وتجربة الزمن في المجتمعات المعاصرة"، رباط الكتب، شوهد في 1/2/2019، في: <https://bit.ly/33cmrJB>

25 محمد الرايس، من الصخيرات إلى تازمامارت: تذكرة ذهاب وإياب إلى الجحيم، ترجمة عبد الحميد جماهري (الدار البيضاء: منشورات الاتحاد الشعري، 2000). تجدر الإشارة إلى أن محمد الرايس توفي في نيسان / أبريل 2010.

26 أحمد المرزوقي، تزمارت: النزانة رقم 10 (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012).

المتعددة الواردة في نص الرئيس، وهي تعليقات "أيديولوجية" منحازة تذم وتسيفه وتبرر وتکذب و"تكشف" عن حقيقة يجهلها الناس، الأمر الذي لا نعثر عليه في نص المرزوقي، وهذه قضية مهمة يمكن أن تخصص لها دراسة كاملة، وهي في جميع الحالات دليل آخر، على أنّ "العين الشاهدة" لا تلتقط دائماً "الموضوعي" و"ال حقيقي" ، بل تضيّف إليه شيئاً من هوى النّظر.⁽²⁷⁾ . وفق هذا المنظور، شكلت عملية السرد علاجاً لآسي المعتقل وشرط حياة لما بعده.

تحيل هذه الكتابات على توظيف الذاكرة بشكل كبير في سرد الأحداث و"حكي" تجربة الاعتقال. يقول المرزوقي: "حفظنا عنه ذكرى سيئة جداً"⁽²⁸⁾ ، ولذلك فهي مذكرات مثيرة وعنيفة ومرعبة ودامية وذراً أخرى بالأحداث والأمكنة والتاريخ والموافق والمشاعر والشخصيات، تؤرخ للحظات السجن والموت والعقاب. يستهل الرئيس مذكراته بقوله: "قررت اليوم بعد تفكير طويل أن أكتب هذه الشهادات الحقيقة" ، ويتساءل هل على أن أحكي فعلًا كل شيء؟ ثم يجيب: "إن عدم فعل ذلك يعني عدم الوفاء بالوعد الذي قطعه على نفسي قبل خروجي، وخيانة ضميري، ولا سيما خيانة رفافي في المعتقل" . ويضيف: "إني أريد أن أخلص من هذا الكابوس الذي يسكنني والصراخات الحادة لرفافي الذين جنوا بفعل العزلة والظلمة... لقد حررت هذه الشهادة بإخلاص ودقة مسّت الأحداث والمشاهد التي عشتها، سواء في الصخريات أو تزممارت، والله وحده شاهد على ما أقول في هذا المخطوط"⁽²⁹⁾ .

نجد الانطباع نفسه عند المرزوقي حين يعترف في سرد أوامر اعبابو قبل تنفيذ الهجوم على قصر الصخريات بأنه لا يدعني نقل كلمات اعبابو حرفيًا، غير أنه يؤكّد في المقابل أن بعضًا من جمله ظلت منقوشة في ذاكرته إلى اليوم⁽³⁰⁾ . ويقول أيضًا: "قبل أن أتابع سرد الأحداث، أرى لزاماً على أن أوضح شيئاً بالغ الأهمية: في الصخريات كما في تزممارت، لا يسوغ لأحد أن يزعم أنه شاهد كل الواقع ووقف على جميع الأسرار، وذلك لسبب بسيط يتمثل في أن كل شاهد لم يحضر ولم يشارك في المكان والزمان إلا جزءاً معيناً من الأحداث. لهذا السبب تحديداً، وسعياً مني إلى توخي أكبر قدر من الموضوعية والصدق، تملي على الحقيقة أن أؤكد أن كل ما سأرويه هنا هو خليط مما رأيته رأي العين، وما سمعته محققاً من أفواه أصدقائي"⁽³¹⁾ .

كما نجد خلال تصفّحنا صفحات الكتاب الاعتماد الكلي على ما احتفظت به ذاكرة الشاهد، وما عاينه شاهداً وفاعلاً، وإن بشكل غير مؤثر في مجريات الأحداث، لهذا الجأ إلى الذاكرة لسرد التجربة الأليمية، كما أنّ عمل الذاكرة يمكن أن يتعريه نقص أو نسيان أو انتقائية وانطباعية. وفي هذا الإطار ينبه الشاهد إلى ذلك بقوله: "إذا قدر وحصل شيء من عدم تدقيق تسلسل الأحداث، فأرجو من أصدقائي أن يصححوه في شهاداتهم المقبلة، مساهمة منهم في بسط الواقع كما جرت، لعلنا نوفق في تحقيق أقصى ما يمكن من صدق وأمانة"⁽³²⁾ ، وهو ما يوضح أن الهدف من هذه المذكرات هو توضيح ما جرى، لاستعادة كرامة المعتقلين، ومقاومة النسيان رغبةً في التأريخ البديل والمطالبة بالعدالة.

صنفت هذه الشهادات في دائرة الكتابات الذاكرة باعتبارها قائمة على الحكي الاستيعادي النثري، وهو ما يؤدي إلى تداخل في الدلالات والمحتويات التي تتضمنها: تاريخ الحياة، وسيرة الآخر، وقصة حياة، والكتابة الذاتية، وتاريخ حياة، والشهادات الحية،

²⁷ سعيد بنكراد، "أدب السجون في المغرب: من الشهادة إلى التخييل"، *أنفاس نت*، 2/12/2007، شوهد في 16/2/2019، في: <https://bit.ly/39drJIN>

²⁸ المرزوقي، ص 123.

²⁹ الرئيس، ص 4-3.

³⁰ المرزوقي، ص 34.

³¹ المرجع نفسه، ص 42.

³² المرجع نفسه.

والاستجابات الصحفية، واليوميات الشخصية، والكتابات التسجيلية، وغيرها من التعبيرات التي تنتهي إلى أجناس أدبية مختلفة⁽³³⁾. الواقع أن هذه الكتابات ليست سوى جزء من إنتاج أوسع، ففي الطرفية نفسها صدرت كتب ألّفها فاعلون سياسيون⁽³⁴⁾ آخرون يتعمون إلى جهات متعددة، والملاحظ أن بعض هذه التأليفات كانت في الأصل حوارات مطولة صدرت على أعمدة بعض الصحف باللغتين العربية أو الفرنسية. وقد أسهموا هذا المناخ في إعادة تملك الماضي، وفي إطلاق حالة بوج عمومي حر، ولفت الأنظار إلى ضرورة الاهتمام بالتاريخ الراهن، ووضع الذاكرة السياسية والشخصية والمطبوعة بالتجربة تحت أنظار المؤرخ وعالم السياسة والمجتمع لبناء خطاب منحاز إلى الحقيقة والموضوعية⁽³⁵⁾.

بناءً على ما سبق، يتضح التوظيف الكبير للذاكرة التي تعني قدرة الفرد أو الجماعة على تخزين أفعال أو معلومات ماضية بهدف استحضارها لسبب من الأسباب، ولعل أبرز من أثار فلسفياً وإستيمولوجياً إشكاليات العلاقة المركبة بين الذاكرة والتاريخ، مضيقاً إليهما "النسيان"، هو بول ريكور في كتابه *الذاكرة، التاريخ، النسيان*، فالمؤلف يعتبر أن الذاكرة هي الحافظة الأولى للتاريخ، بين قطبي الزمان والسرد: "هناك تقف الذاكرة وسيطاً، وتحوي النسيان نفسه الذي يشكل في النهاية الأدق المحدود لكل التجربة الإنسانية في كل امتدادها الزمني"⁽³⁶⁾. لأجل ذلك، اعتبر فعل الكتابة صوناً للذاكرة الجماعية التي لخصها بيير نورا في ما تبقى من الماضي، من معاش الجماعات أو ما يتمثل بشأنه. إنها جماعات عريضة على مستوى النطاقات الثقافية أو الأمم أو الأيديولوجيات السياسية والدينية، وعليه تتطور الذاكرة بموازاة مع هذه التشكييلات، لكن الذاكرة نفسها تظل إرثاً غير قابل للتصرف، وفي الوقت نفسه سهل الاستعمال وأداة نضال وسلطة، بل رهاناً انفعالية ورمزيًا أيضًا.

وعلى العكس من ذلك، تمتاز الذاكرة التاريخية بالوحدة فهي ثمرة تقليد معرفي وعلمي، وهي الذاكرة الجماعية أيضاً لجماعة المؤرخين⁽³⁷⁾، لذلك اعتبر جاك لوغوف أن البحث في الذاكرة الجمعية وإنقاذهما وإعلاء شأنها، مما لا يرتبط بالحوادث بل بالزمن المديد، وتقصي هذه الذاكرة ليس في النصوص فحسب، بل في الأحاديث والصور والإشارات والشعائر والأعياد، يشكلان تحولاً في النظرة التاريخية⁽³⁸⁾. علاوة على ذلك، أبرز بيير نورا أن الذاكرة الجمعية لجماعة معينة تتبلور حول أماكن معينة لها قيمتها الرمزية، وتساهم في تشكيل الهوية، فهذه الأماكن تحليل على كل الأمانة المادية وغير المادية المعمارية والوظيفية، وبذلك تتجسد الذاكرة في أماكن وجوب جردها شتميناً لها، لأنها صارت مواد للذاكرة التاريخية المتميزة بالتحليل والنقد والتركيز والتمييز، لهذا يتم استدعاء الذاكرة من أجل تجديد حقل التاريخ وتوسيعه.

كما تجدر الإشارة إلى الفرق بين الذاكرة الجماعية والذاكرة التاريخية، إذ نجد في الأدبيات الكلاسيكية أن هذه الأخيرة تعني، بشكل عام، جزءاً من الذاكرة الجماعية، فهي تهدف إلى تقوية الشعور القومي الجماعي، وتأخذ في الاعتبار التغيرات المتسرعة في

33 فاتح رجب قدارة، "التاريخ للأحداث المعاصرة من خلال المذكرات والشهادات الشخصية: الأهمية والمحاذير البحثية (الحالة الليبية نموذجاً)", أسطور، العدد 6 (تموز / يوليو 2017)، ص 98-79.

34 نذكر هنا على سبيل الاستثناء، مذكرات محمد بنسعيد (الرباط: منشورات مركز محمد بنسعيد آيت إيدر، 2019)، يقول عنها: "لقد طرقت إلى جميع القضايا التي كنت شاهداً عليها أو فاعلاً فيها، سواء كان مسكوناً عنها إما لحسابات سياسية أو لخوف ما"، مشيراً إلى أن مذكراته تناطح الجيل الجديد لكي يتعرف إلى هذه التجربة الضالية والسياسية؛ ومن الأعمال الأدبية التي اتخذت من حكاية تازمامارت موضوعاً لها نورد: الطاهر بن جلون، تلك العتمة الباهرة، ترجمة بسام حجار (بيروت: دار الساقى، 2002).

35 حسن طارق، "عن مذكرات زعيم يساري مغربي"، العربي الجديد، 1/2/2019، شوهد في 2/3/2019، في: <https://bit.ly/3m4kOFB>

36 بول ريكور، الذاكرة، التاريخ، النسيان، ترجمة وتقديم وتعليق جورج زيناتي (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2009)، ص 14.

37 بيير نورا، "الذاكرة الجماعية"، في: الكتابة التاريخية، محمد حبيرة (ترجمة وتحرير)، (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2015)، ص 86.

38 جاك لوغوف، التاريخ والذاكرة، ترجمة جمال شحيد، سلسلة ترجمان (الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 162.

المجال السياسي والاقتصادي والثقافي. ومع ذلك، إذا كانت الإشارة إلى الماضي من رؤية جماعية هي نهج مميز، لكنه يثبت مجموعة من الصعوبات، فالأهم من ذلك أن الذاكرة التاريخية لا تعكس بالضرورة "الحقائق التاريخية"، ولكن لديها درجة كبيرة من الموضوعية لأن اختيار كيفية تذكر الماضي ينطوي على أحكام قيمة. وهكذا، يمكن أن تؤدي الذاكرة التاريخية دوراً وظيفياً، الأمر الذي يعرضها للتلاعب السياسي، ولكن أيضاً لخطر استخدامها؛ إما لتعزيز التزيف، وإما للتفسير الخاطئ المتعمد للتاريخ⁽³⁹⁾.

2. شهادة الشاهد وعمل المؤرخ

أبرزت كتابات المعتقلين السابقين وشهادتهم تجربة الألم والمعاناة التي ذاقوا موارتها، وعمدوا إلى تصوير يوميات السجن في أدق تفاصيلها، وكذا تسجيل سيرة حالت الحياة وتحولاتها، وإبراز علامات الوهن والضعف التي أصابت أجسادهم، كما قدموا صوراً لرفاقهم الذين فارقوا الحياة. "في لحظة حرجة كهاته يغوص الإنسان بلاوعي في أغواره السحرية ليقيس حدود مناعته"⁽⁴⁰⁾.

وظفت أغلب هذه الكتابات الأسلوب السريدي الذي يتخذ أحياناً شكل حكي عفوبي يروي وقائع التجربة وفق تسلسل كرونولوجي عادي (كان الشاهد/ المعتقل يملي هذه التجربة على طرف ثالث، غالباً ما يكون ثمة صحافي يقدم الصياغة النهائية). في المقابل، تتضمن هذه الكتابات جزءاً من تاريخ نضال الشعب المغربي ضد التسلط والقهر والتوق إلى الحرية والديمقراطية والعيش الكريم، فالجرح الذي ظل ينزف دماً مدة طويلة، هو ذاته الذي يقود الشعب اليوم إلى معرفة كيف يحتمي من كل الجروح الآتية⁽⁴¹⁾.

استندت هذه الكتابات إلى الذاكرة من أجل استرجاع جزء من تاريخ المغرب وتاريخ انقلاب الصخيرات وفق رؤية مغايرة، إذ كتبوا عن هذه المرحلة بوصفهم فاعلين، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فجاءت شهادتهم مطبوعة بأفة الذاكرة ومنها الانفعالية والأسطورية⁽⁴²⁾؛ لهذا فالسؤال الذي يطرح بالجاج هو: كيف يمكن الركون إلى هذه الشهادات من أجل إنتاج معرفة تاريخية؟ وهل يمكن أن يساهم المؤرخ بشكل فعال في التقريب عن الحقيقة والإسلام بكل حياثتها وظروفها؟

يشير الباحث عبد الأحد السبيتي إلى أن الشهادات/ المذكرات هي ذاكرة مرجعية، ووثيقة أساس لرصد تاريخ المغرب الراهن وكتابته اعتباراً لوجود دفترطة للمعرفة التاريخية، وهي تمثل في الانتقال من ذاكرة الحكم إلى ذاكرة المنتجين من فلاحين وصناع، ومن تاريخ الدولة إلى تاريخ الحياة اليومية في مختلف تجلياتها⁽⁴³⁾، بيد أنه نبه إلى أن هناك عدة محاذير تواجه عمل المؤرخ المطالب بهم الماضي في إطار اختلافه عن الحاضر، لكنه يطرح في آن واحد على الماضي أسئلة تتأثر بقيم الحاضر، مما قد يساعد على إنتاج معرفة تاريخية تعكس ثراء الذاكرة المتعددة وتناقضاتها، وهي ذاكرة الحكم وذاكرة المناضل المغمور وذاكرة المواطن العادي، وقد يساعد ذلك على الانتقال من ذاكرة الإثارة والألغام إلى تمثل متكملاً لتحولات الحقبة المعينة ورهاناتها⁽⁴⁴⁾.

أضف إلى ذلك أن الكتابة التاريخية الرزينة هي قبل كل شيء تركيب واجتهاد، وفي نهاية الأمر تأويل لمجموعة من المعطيات والواقع المتداخلة والشائكة، غير أنه تأويل خاضع لضوابط علمية معترف بها ومتافق عليها. وفضلاً عن وجود ما يصطلح عليه بـ"الغاز"

³⁹ Parlement Européen, Markus J. Prutsch, *La mémoire historique européenne: Politique, défis et perspectives* (Bruxelles: Septembre 2013), p. 5, accessed on 11/12/2020, at: <https://bit.ly/2W2piAT>

40 المزوقي، ص 85.
41 بنكراد.

42 عبد العزيز الطاهري، "الأستوغرافيا العربية المعاصرة بين التاريخ والذاكرة: المغرب أنموذجاً"، في: *التاريخ العربي وتاريخ العرب: كيف كتب وكيف يكتب؟ الإجابات الممكنة* (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 7.

43 السبيتي، *التاريخ والذاكرة*، ص 202.
44 المرجع نفسه، ص 207.

التاريخ" يصطدم المؤرخ أيضاً بـ"جروح التاريخ"، بمعنى أحداث ووقائع وتصورات تخيم بظلالها على الشعور القومي وعلى الذاكرة الجماعية، ولا تفسح المجال للمناقشة الهادئة والتحليل الموضوعي⁽⁴⁵⁾.

وإذا كانت الشهادة/المذكرات مصدرًا غير مكتمل، لما يعتريه من غموض واضطراب في السرد بالنسبة إلى المؤرخ، فإن ذلك هو ما يشرعن تحول الشهادة إلى مادة للتاريخ، فليس هناك شهادة جيدة وأخرى ردئية، وما يهم المؤرخ من هذه الشهادات كلها هو بناء الواقع⁽⁴⁶⁾ القريب الذي ما زال تأثيره قائماً، وما زالت شخصيته شاهدة على ما جرى وكيف جرى؛ لذلك فالرهان على الذاكرة اليوم الذي هو أحد الثيمات Thèmes المهمة في المجتمعات المعاصرة، وبعد أن تجاوزت الذاكرة الجمعية، وفقاً للغوف، التاريخ بوصفه علمًا أو طقساً دينياً عاماً، وأحياناً في حدها الأقصى بصفتها خزانًا متحركاً للتاريخ غيّراً بأرضيه وبوثيقه وصروحه، وفي حدّها الأدنى بصفتها صدى مسموماً للعمل التاريخي، فإنها تشكل اليوم جزءاً من الرهانات الكبرى للمجتمعات⁽⁴⁷⁾.

يصرح المرزوقي قائلاً: "ما زال كل واحد منا يحفظها في ذاكرته"⁽⁴⁸⁾. فهل تمكن الشاهد/ الفاعل من تجاوز عتمة تازمامارت؟ وهل تمكن من تجاوز فظاظة السجانين وعنفهم؟ يمكن أن نستخلص الإجابة عند المرزوقي عبر تفكيك السرد الذي خصه للحديث عن السجانين الذين صنفُهم إلى حراس طيبين، وأخرين غلاظ شداد لا يشفقون ولا يعصون أوامر مدير السجن الفظ الذي تفنن بدوره في تعذيب السجناء والاختلاس من ميزانية التعذيبة، فقد جاء على لسان مدير السجن قوله: "من الآن فصاعداً لا تخبروني إلا بموتهم إن ماتوا، أما مرضهم فلا يعنيني في شيء"⁽⁴⁹⁾.

وتشهد شهادات الرئيس تفاصيل أكثر ومعطيات كثيرة عن تجربة الانقلاب ومجريات أحداثه ومنعطفاتها وأسماء ضباط الجيش المؤذين والمعارضين للانقلاب، وكذا مرارة الاعتقال، سواء في سجن القنيطرة أو معقل تازمامارت، وفظاعة التعذيب والموت، فهل هي انتقامية ذاكرة الشاهد الأول أم تورط الشاهد الثاني في الأحداث بشكل كبير نظراً إلى رتبته العسكرية؟ أم هما معًا؟ وكيف يمكن أن يتعامل المؤرخ مع هذه الوضعية؟ وما حدود الموضوعية والدقة وشمولية النظرة؟

تحيلنا هذه الأسئلة على مسألة صاحب المذكرات نفسه، باعتباره شاهداً على مدى موضوعيته حين حكى عن ذاته وتجربته ولكونه حاضراً فعلياً، ييد أن هناك تحولاً من الحديث إلى زمن الكتابة التي تقدم الشاهد بوصفه ذاتاً وهوية، تماهياً مع ما قاله تزفيتان تودوروف من أن استرجاعنا الماضي أمر لا بد منه من أجل تأكيد هويتنا، سواء كنا أفراداً أو جماعات، إذ يمكننا التعرف إليهما من خلال إرادتهما في الحاضر، ومشاريعهما المستقبلية؛ ولكنهما، أي الفرد والمجتمع، لا يستطيعان الاستغناء عن هذه المرحلة الأولى لإحياء الماضي، فإذا فقدنا شعورنا بالاتتماء من خلال امتلاكتنا الهوية الشخصية، فإننا سنشعر بأنفسنا مهددين في شخصنا بعد أن سيطر علينا العجز⁽⁵⁰⁾، وهو ما يبرز الحضور القوي هنا للذات بوصفها ماهية وهوية، لها مجموعة من الروافد التي يحاول الإنسان جاهداً الحفاظ عليها، وتعزيز حضورها في الزمن من خلال الحكي وتدارير التوتر بين الذاكرة والتسيّان.

45 محمد كنبيب، "الحقيقة التاريخية بين ضوابط العلمية، الدولة والمجتمع"، ورقة مقدمة في ندوة مفهوم الحقيقة، هيئة الإتصاف والمصالحة، طنجة، 17-18/9/2004، ص 2.

46 عبد الحميد الصنهاجي، "المؤرخ والشاهد: الكوم المغاربة في حرب الهند الصينية 1954"، في: محمد كنبيب (تنسيق)، التاريخ الحاضر ومهام المؤرخ، سلسلة ندوات ومناظرات 158 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2009)، ص 71.

47 لغوف، التاريخ والذاكرة، ص 166.

48 المرزوقي، ص 109.

49 المرجع نفسه، ص 107.

50 تزفيتان تودوروف، الأمل والذاكرة: خلاصة القرن العشرين، ترجمة نرمين العمري (الرياض: مكتبة العبيكان، 2006)، ص 228.

فالمعلوم أن زمن الحدث بثقيلاته ومنعطفاته يختلف عن زمن الكتابة بهواجسه وهدوئه النسبي من أجل إضفاء نوع من الصدقية والعلمية على هذه المذكرات، لهذا يجد المؤرخ نفسه أمام مادة سردية تصبو إلى تحقيق "البطولة الفردية" أحياناً، وتخليد التجربة الشخصية وكذا الجماعية، ووضعها في إطاراتها الطبيعية، أي التطور العادي للمجتمع والتحولات الطوعية والاضطرارية لسير الدولة والنظام، حيث ارتكرت عملية الحكي على الخلاص من مرارة التجربة، لذا فالرهان أمام مؤرخ الزمن الراهن هو ترجمة هذه المميزات إلى حقائق تاريخية، فهو في بحث دائم عن معالم في طريق البحث التاريخي بغية بناء معرفة تاريخية تخص مرحلة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، أو ما يصطلاح عليه بسنوات الرصاص بثقيلاتها الزمنية واختلافاتها الأيديولوجية وصراعاتها الفكرية، مما يدفعنا إلى مناقشة وظيفة المؤرخ ومدى تأثيره في المجتمع المغربي، علاوة على المهمة الأساسية المتمثلة في حفظ الذاكرة التي لا تعني الاحتفالية والتمجيد وصدق الأساطير المؤسسة فحسب، بل تعني كذلك الاعتبار من الانتكاسات والماسي⁽⁵¹⁾، من دون إغفال مسألة أخرى مرتبطة بطبيعة المادة المصدرية نفسها التي هي هنا عبارة عن مذكرات وشهادات لمعتقلين، ومن ثم فهي مادة تخلق توتراً لدى القارئ والمهتم، وتوضح ما كانت تروج له الأطروحات الرسمية، كما أنها تمثل ثورة في الكتابة، سواء من حيث الموضوع أو من حيث المعلومات، وتدل على قدرات هؤلاء المعتقلين على المقاومة وعلى الرغبة في البقاء وعلى فضح النزعة الاستبدادية، زيادة على التخلص من ماضٍ ثقيل جاثم على الصدور. وهي في عمقها تصحح لتآويلات سنوات الرصاص وسد لفراغات التي قد توجد في الروايات الرسمية، واعتمدت في ذلك على الذاكرة الفردية والجماعية، وعلى تمثيل الماضي والحاضر.

ثالثاً: العلاقة بين العدالة الانتقالية وكتابه التاريخ

اعتبر الباحث بيبر بيرنوناج في مقال له عن العلاقة بين العدالة الانتقالية والتاريخ أنها علاقة معقدة وموضوع جدال، لأنها قد تحول المؤرخ إلى محقق شيء الذي انتقده العديد من المؤرخين، كما وأشار إلى أن التاريخ للعدالة الانتقالية يعتمد بطريقة خاصة على العلاقة بينهما بوصفهما حقلين منفصلين، وجب لهم خصوصية وطبيعة كلٍّ منهما، تحقيقاً للصالحة من خلال قول الحقائق؛ بمعنى جعل "الذاكرة عدالة". وبينما عليه، فقد حدد بعض الباحثين الوظيفة (المحتملة) للتاريخ العدالة الانتقالية بوصفه بحثاً عن الحقيقة (الموضوعية) أو كفاحاً ضد النسيان. كما رکز على أن الخطاب التاريخي يستخدم في المجمل في العدالة الانتقالية من أجل صياغة مفاهيم جديدة حول "المسافات" الزمنية، ومن أجل تحديد الحدود بشكل رمزي بين الماضي والحاضر، وهو ما يثير عدداً من الأسئلة حول أخلاقيات استخدام خطاب الذاكرة في رأي الباحث⁽⁵²⁾.

لـ مندوحة عن الإشارة إلى أن التاريخ لهذه المرحلة يساهم في بناء الحقيقة من خلال تفكيك "الأساطير التاريخية"، ويمكن أن يساهم في المصالحة وبناء الدولة الديمقراطية، ففعل الكتابة يمثل صنفاً من أصناف العدالة التصالحية، كما شكلت فترة العدالة الانتقالية مناسبة لتنظيم مجموعة من اللقاءات والندوات من أجل التداول في النقاشات والأديبيات المتعلقة بالعدالة الانتقالية، باعتبارها إحدى الأطروحات المركزية التي توفر الأساس المنطقي لإنشاء لجان الحقيقة.

علاوة على ذلك، كانت واحدة من الأفكار الأساسية التي أثارت اهتماماً متزايداً "الشرعية التعليمية" بين المهتمين، وقد قدمت بعض الحجج الأساسية الكامنة وراء إنشاء قوانين الذاكرة الاجتماعية في العديد من البلدان⁽⁵³⁾، وهو ما نجده عند البحث في التجربة المغربية وتجربة

⁵¹ محمد حاتمي، "أديبيات السجون كمصدر تاريخي: الإشكاليات والمقاربة"، ورقة مقدمة في ندوة كتابات الاعتقال السياسي، هيئة الإنصاف والمصالحة، الرباط، 3. 5/2004.

⁵² Berber Bevernage, "Writing the Past Out of the Present: History and the Politics of Time in Transitional Justice," *History Workshop Journal*, vol. 69, no. 1 (March 2010), accessed on 11/12/2020, at: <https://bit.ly/37RuUn7>

⁵³ Ibid.

هيئة الإنصاف والمصالحة التي جعلت أحد أهم مجالات اشتغالها حفظ الماضي من أجل عدم تكراره في المستقبل. وكذا التجربة التونسية من خلال عمل هيئة الحقيقة والكرامة، وتتلخص مهمتها في توثيق ومعالجة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان بتونس الحديثة (1955-2013).

إن الشهادة بوصفها مصدراً للتاريخ تعبر عن لحظة زمنية تطابق فيها الواقعة التاريخية لحظة البوح بها في الوقت نفسه، فعلاقة الشهادة التاريخية هي علاقة مزدوجة للأطراف، مع التاريخ ومع الشاهد أيضاً، وهكذا تتحقق خصوصية التاريخ الراهن الذي صارت تصنّعه المعلومة الفورية، والحديث التقليدي، والاستجواب، والخبر الذي تقدمه الوسائل المختلفة والمتعددة في مجالات معينة، وفي طريقة التقديم نفسها. هذا التعدد والتتنوع هو الذي صار يحث على عدم الركون المطلق إلى المعلومة مهما كان مصدرها، وإلى التوخي والريبة من التصريرات والشهادات والأحاديث. والتاريخ من هذه الناحية لا يكتب بلغة واحدة، ولا برأي واحد، ولا بشهادة واحدة، فقد زاد الوعي بالحقيقة إلى درجة لم يعد حديث "الأحاداد" يكفي لإضفاء الصدقية على الرواية والشهادة والحديث من الذاكرة، وهو ما يستشف من قول العروي: "إن التاريخ فعاليات مختلفة، مستقلة بعضها عن بعض، تتنظم وتتوحد في عمل ينجز وفي خبر يروى. وما يتحكم في الحياة في العمل في القول هو الزمان. التاريخ لا يبدأ مع الرواية ولا مع العمل والإنجاز، ولا مع الحياة، بل قبل كل ذلك بمدد مديدة [...] الآثر، المثل، الحفظ الذكر، التقليد هي معان مكونة لمفهوم التاريخ" ⁽⁵⁴⁾.

كما يمكن أن يشكل التاريخ أحد الأطر الاجتماعية للذاكرة في سياق تساؤلات جوهيرية عن وظائف المؤرخ والإكراهات الجديدة التي باتت تصطدم بها مهاماته المعتادة في محيط وطني ودولي متسم بشتي أنواع المراجعات والتحولات، وعلى أساس مقاربة ترحب في الشمولية، وتقوم على الانفتاح على العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى، وكذلك مقارنة بالمكتسبات المنهجية والمعرفية التي راكمها البحث التاريخي، وهو ما يحيلنا على الحديث عن مهنة المؤرخ الذي يسعى للانفتاح على كل العلوم، لكنه يخشى أن يفقد الأنس الذي ترتكز عليه خصوصية وأهمية نظرته، أي قدرته على التوليف التي يبدو أنه تخلى عنها من وراء توسيع خطاب المؤرخ.

يبدو أن هناك إقراراً بالعجز عن جعل كل الواقع مفهوماً، وأن المؤرخ لم يعد مدافعاً عن مجتمع يتقدم وفق قيم صلبة وعالية، فهو مرتجل مثل العالم الذي يحيط به بفعل نسبية القيم التي جاء بها الغرب. كما أدى تشابك الأمكانة من جهة أخرى إلى نسبية المدة الزمنية. إنه تطور تاريخ مفكك نتيجة لتغيير منظور الفرد المؤرخ، وهذا المؤرخ لم يعد يبحث عن فهم كل الواقع، بل يسعى لاكتشاف كل التاريخ من خلال هدفه⁽⁵⁵⁾، كما عبر عن ذلك فرانسوا دوس.

يسعى المؤرخ في مجال التاريخ الراهن إلى استجلاء الحقيقة، لهذا انخرط بشكل ملحوظ في النقاش الدائر حول أحقيّة المؤرخ في كتابة تاريخ المرحلة⁽⁵⁶⁾ بوصفه مشروعًا مشتركًا بين الروايات التاريخية المعتمدة على "التفسيرات الواقعية" و"المعلومات المشتركة"، نظرًا

⁵⁴ عبد الله العروي، **مفهوم التاريخ** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1992)، ص 396.

⁵⁵ فرانسوا دوس، **التاريخ المفتت: من الغوليات إلى التاريخ الجديد**، ترجمة محمد الطاهر المنصوري (بيروت: المنظمة العربية للتّرجمة، 2009)، ص 269-270.

56 على سبيل الذكر لا الحصر: **السبتي، التاريخ والذاكرة، عبارة عن تشكيلة فسيفسائية من الدراسات التي كتبت على مراحل زمنية متباude، تحاول أن تبرر تطور الكتابة التاريخية المغربية وتجاوز التاريخ السياسي-ال العسكري الكلاسيكي، وإعادة الاعتبار إلى المجتمع من أجل فهم مكوناته وشروط عيشه وдинاميته، وذاكرته التي تزامنت مع مرحلة بناء ذاكرة تاريخية وطنية؛ محمد كبيب (تنسيق)، من الحماية إلى الاستقلال، إشكالية الزمن الراهن، سلسلة ندوات ومناظرات 133 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2006)، تضمن مقاالت تناولت الجواب الإبستيمولوجي والمنهجية والقضايا السياسية المرتبطة بدراسة تاريخ الحماية الفرنسية وإشكالية الزمن الراهن، وعلاقة كل ذلك بالذاكرة الجماعية بوصفها حاماً لمعطيات تاريخية؛ عبد الرحمن المدون وعبد الحميد هنية وعبد الرحيم بخاجة (تنسيق)، الكتابة التاريخية في المغرب: الهوية، الذاكرة والإسطوغرافيا، سلسلة ندوات ومناظرات 138 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2007)، تناول هذا العمل العلاقة بين الأطروحات المكونة للعنوان بمشاركة باحثين من بلدان المغرب؛ محمد كبيب (تنسيق)، **التاريخ الحاضر ومهمام المؤرخ: عبد العزيز الطاهري، الذاكرة والتاريخ: المغرب خلال الفترة الاستعمارية (1912-1956)** (الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2016)، هو كتاب في الأصل عبارة عن أطروحة دكتوراه تقدم بها المؤلف لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، وحاول من خلالها التركيز على العلاقة بين الذاكرة والتاريخ في المغرب المعاصر في سياق التحولات التي عرفها المغرب في العقود الأخيرتين من توسيع هامش الحريات العامة، لهذا تناول إنتاج المذكارات من طرف فاعلين سياسيين تقابلين حزبيين ... إلخ. ويوضح المؤلف أن كتابة التاريخ لم تعد حكراً على المؤرخين المحترفين، بل أصبح هؤلاء يواجهون بمنافسة من طرف تخصصات معرفية أخرى مثل علوم السياسة والاجتماع والاترثربولوجيا والفاعل الإعلامي والذاكرة التي أصبحت تناقض التاريخ في مجال الكتابة عن الماضي القريب.**

إلى أن استخدام "الذاكرة التاريخية" كونها "آلية غير مستغلة لمعالجة هذه المرحلة" يستدعي الوعي بوجود فوارق بين الكتابة الذاكرة والكتابات التاريخية، فالآولى تعتمد، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، على التذكر والذاكرة، أما الثانية فتعتمد على منهج علمي مضبوط وقواعد محددة، فمن خلال تعدد الشهادات وتقطيعها والتلقائهما واختلافها، تظهر الحقائق التي يستعين بها الباحث في كتابة التاريخ وتحليله.

بناء على ذلك، فإن عملية استعادة الماضي واستحضاره هي لصلاحة الأمة، لهذا اعتبر بول ريكور أن المشكل لا يبدأ مع التاريخ، بل مع الذاكرة، ودافع عن أسبقيّة مسألة التمثيل الذاكرة مقارنة بتمثل الماضي في التاريخ، حيث يكمن السبب في أن مشكل التمثيل، الذي يشكل هماً للمؤرخ، يتموضع منذ مدة على مستوى الذاكرة، بل يستقي منها حلاً محدوداً وعارضًا يصعب إسقاطه على التاريخ.

على هذا الأساس، يكون التاريخ وريثاً لشكل يطرح من تحت، إذا صح القول، على مستوى الذاكرة والنسيان، وبذلك تنضاف صعوبات الخصوصية إلى صعوبات التجربة الذاكرة⁽⁵⁷⁾، وهو ما ينطبق على التجربة المغربية بوضوح، حيث لم يقتصر هذا الموضوع عددًا كافٍ من المؤرخين، نظراً إلى وجود صعوبات منهجية وأخرى مرتبطة بالشهادات والمذكرات التي لا يمكن الركون إليها كليّاً من أجل كتابة تاريخ المرحلة.

يضيف ريكور أن صعوبات الذاكرة تُنقل إلى إستيمولوجيا التاريخ، ذكرة محضورة، ذكرة مدبرة، ذكرة مرغمة: إنها مواضيع متعددة ترنّ كالناقوس في ذهن المؤرخ، ففي ضوء هذا الخلط من الذاكرة العسيرة يشيد التاريخ إكراهاته، وأيضاً الحصانات والتسلعات، ويعمل على دمجها ضمن إشكالية التمثيل التاريخي⁽⁵⁸⁾، وهو ما يسوغ تحويل الحكي إلى موضوع للتاريخ، لا يخرج عن الإطار الذي يحدده تمثيل الذاكرة مع ضرورة الوعي بوجود الاختلاف بين عمل الذاكرة والمؤرخ، هذا الأخير الذي يستند إلى عدّة منهجية تجعله قادرًا على تجاوز استعصاءات الذاكرة واقتقاء أثر الوثيقة والشهادة.

وكما عبر عن ذلك مارك بلوخ، فإنّ على المؤرخ أن يبرع في اقتناص شواهد أولاً وألا يطمئن إليها ثانياً⁽⁵⁹⁾، الشيء الذي يوضح أن هناك مسؤولية ملقة على عاتق المؤرخ، مردها اختلاف الكتابة التاريخية العلمية التي تتلوّح تعميم الفائدة والاتحاز إلى أكبر قدر من الموضوعية، كما تنبّع هذه المسؤولية من الكيفية التي يربط بها بين وثائقه وبين الشهادات المتحصل عليها، ووضع الحدث ضمن إطاره العام وعلى الأرضية التي أفرزتها، مع مراعاة جميع عناصرها من سوسيولوجيا واقتصاد وسياسة وعلم النفس، وهنا يمكن أن يقدم المؤرخ الإجابات عن الطلب الاجتماعي الكبير لمعرفة بعض حقائق المرحلة، رغم منافسة وسائل الإعلام في صناعة الحدث ونقل الخبر الفوري الذي تحول إلى ما يشبه سلعة استهلاكية، حين أصبحنا نعيش تحت رحمة سلطة الصورة، وزادت سلطة الفرجة، وأصبح الخبر يركز على الفضيحة والإثارة والشائعة، وبذلك أصبح الحدث صناعة تخاطب المخيلة، وتتقن السرد، ويختفي واقع الرهانات الاجتماعية والسياسية، وأصبحت الصحافة هي التي تؤرخ وتقييس تاريخية الحدث⁽⁶⁰⁾.

الرهان المطروح اليوم هو إثارة الاهتمام بحيوية استرجاع الوعي التاريخي وتنقيحه، وتقريب علم التاريخ من عموم المواطن على نحو تتم فيه تنقية زوايا الذاكرة الجماعية من كثير من الشوائب التي علقت بها، لأنّ مواطنًا جاهلاً بتاريخه ومستحيغاً لكل ما يسرّب إليه، بسبب فقدانه تلك المناعة التي يوفرها الوعي التاريخي، لا يمكنه أن يسهم إسهاماً واعياً في الحياة العامة لبلده، مع التأكيد فعلًا أن الذاكرة الجماعية مجال آخر للصراع، وأن المعرفة التاريخية سلاح ليس أقل مضاءً من الأسلحة الأخرى، فالتصالح مع الوعي

57 حيدة، ص 92.

58 المرجع نفسه.

59 مارك بلوخ، *دفاعاً عن التاريخ أو مهنة المؤرخ*، ترجمة أحمد الشيخ (القاهرة: المركز العربي الإسلامي للدراسات الغربية، 2012)، ص 107.

60 عبد الأحمد السبتي، "التاريخ والثقافة الشفوية"، رباط الكتب، 6/1/2014، شوهد في 11/8/2017، في: <https://bit.ly/2KGSp1U>

التاريخي يتم ويتبلور بإعادة صهر معرفتنا التاريخية ومقاربتها بطريقة ديمقراطية ونشرها بشفافية ونزاهة، بعيداً عن التشنج والخلفيات المصلحية الضيقة والنظرة الأحادية لواقع تاريخنا المشترك، لأن تدوين الأمم والشعوب تاريخها وتلقينه لناشتئتها ليس ترفاً فكرياً، بل هو من صميم أدوات التحكم في مصائرها سلبياً أو إيجابياً⁽⁶¹⁾.

خلاصة

تأسيساً على ما سبق، يمكن الخروج بالخلاصات التالية:

1. إن تجربة العدالة الانتقالية في المغرب تجربة مهمة في العالم العربي والإسلامي وقد ساهمت في تغيير واقع حقوق الإنسان، لكن هناك عمل كبير يتنتظر الهيئات الحقوقية، كالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، من أجل صيانة المكتسبات والقطع النهائي مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتطبيع نحو المستقبل، خاصة أن عمل الهيئة لم يرض المعتقلين وذويهم، بما في ذلك صيغ جبر الضرر.
2. تتأسس العدالة الانتقالية على كشف الحقيقة التي هي كذلك غاية المؤرخ وهدفه الأساسي، فهو المؤهل أكثر من غيره لامتلاكه أدوات منهجية تمكّنه من تدقيق ونقد ما جاءت به المذكرات من شهادات واعترافات وحي وجلسات استماع، وتقديم ذلك في صيغة موضوعية تخدم مسار العدالة الانتقالية في المغرب.
3. إن بناء معرفة تاريخية "موضوعية" بالاعتماد على الذاكرة الأليمة وذاكرة الاعتقال يتطلب تضافر الجهود، وحضور الوعي التاريخي القادر على تطوير العمل وتنويعه. ولتحقيق ذلك يجب إعادة النظر في برامج مادة التاريخ في المدارس والجامعات المغربية.
4. توسيع حقل التاريخ الراهن الذي يعتبر مختبراً لواجهة إشكالات الذاكرة والشهادة، وارتباطها بالموضوعية وبالحقيقة في تمثيل الماضي، وأيضاً وسيلة ناجعة للتفاعل بين المؤرخ وموضوع بحثه.
5. وضع إطار مؤسسي يجمع بين المؤرخ والهيئات الحقوقية، وخلق تنسيق عابر للتخصصات.
6. إن التحول في التعامل مع الماضي هو من بين المؤشرات الدالة على ترسيخ الانتقال الديمقراطي، عن طريق شيوخ الوعي التاريخي اعتماداً على الأرشيف الذي أوجدهته أشغال هيئة الإنصاف والمصالحة، واستثمار الأرشيف المتاح في مؤسسة أرشيف المغرب بطريقة منهجية متباوzaة لغة الإثارة والصحافة والتوصيف السياسي، زيادة على الانفتاح على العلوم الإنسانية والاجتماعية بهدف الاستجابة لميثاق الحقيقة مع الأجيال الحاضرة والقادمة، ووضع الضمانات الدستورية لمنع تكرار ما جرى، وتعزيز احترام حقوق الإنسان وتحسين الحكامة الأمنية وعلى الخصوص في أثناء الأزمات.



61 محمد بوكبوط، "سلطة التاريخ ورهان حماية الذاكرة الجماعية"، الجمعية المغربية للبحث التاريخي، شوهد في 11/11/2018، في: <https://bit.ly/3q4cBno>

References

المراجع

العربية

- آيت إيدر، محمد بنسعيد. **هكذا تكلم محمد بنسعيد**. الرباط: منشورات مركز محمد بنسعيد آيت إيدر، 2019.
- البريكي، عزيزة ورشيد توهتو. "الذاكرة المروية وعدالة الانتقال: بين مقاومة الحركات الاجتماعية والتاريخ الجديد". **إضافات**. العددان 26-27 (ربيع-صيف 2014).
- بلوخ، مارك. **دافعاً عن التاريخ أو مهنة المؤرخ**. ترجمة أحمد الشيخ. القاهرة: المركز العربي الإسلامي للدراسات الغربية، 2012.
- بن جلون، الطاهر. **تلك العتمة الباهرة**. ترجمة سامي حجار. بيروت: دار الساقى، 2002.
- التاريخ الشفوي: مقاربات في المفاهيم والمنهج والخبرات. الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- **التاريخ العربي وتاريخ العرب: كيف كتب وكيف يكتب؟ الإجابات الممكنة**. الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
- تودوروف، تزفيتان. **الأمل والذاكرة: خلاصة القرن العشرين**. ترجمة نرمين العمري. الرياض: مكتبة العبيكان، 2006.
- حاتمي، محمد. "أدبيات السجون كمصدر تاريخي: الإشكاليات والمقاربة". ورقة مقدمة في ندوة كتابات الاعتقال السياسي. هيئة الإنصاف والمصالحة. الرباط، 2004/5/20.
- **الكتابة التاريخية**. محمد حبيدة (ترجمة وتحرير). الدار البيضاء: أفرقيا الشرق، 2015.
- دوس، فرانسوا. **التاريخ المفتت: من الحوليات إلى التاريخ الجديد**. ترجمة محمد الطاهر المنصوري. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.
- الرئيس، محمد. **من الصخريات إلى تازمامارت: تذكرة ذهب وإياب إلى الجحيم**. ترجمة عبد الحميد جماهري. الدار البيضاء: منشورات الاتحاد الاشتراكي، 2000.
- ريكور، بول. **الذاكرة، التاريخ، النسيان**. ترجمة وتقديم وتعليق جورج زيناتي. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2009.
- السبتي، عبد الأحد. **أوراش في تاريخ المغرب**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012.
- الطاهري، عبد العزيز. **الذاكرة والتاريخ: المغرب خلال الفترة الاستعمارية (1912-1956)**. الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2016.
- عبد اللطيف، كمال. **العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب: تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة**. الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
- العروي، عبد الله. **مفهوم التاريخ**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1992.
- قدارة، فاتح رجب. "التاريخ للأحداث المعاصرة من خلال المذكرات والشهادات الشخصية: الأهمية والمحاذير البحثية (الحالة الليبية نموذجاً)". **أسطور**. العدد 6 (تموز/يوليو 2017).

- كنیب، محمد. "الحقيقة التاريخية بين ضوابط العلمية، الدولة والمجتمع". ورقة مقدمة في ندوة مفهوم الحقيقة. هيئة الإنصاف والمصالحة. طنجة، 17/9/2004.

• _____ (تنسيق). من الحماية إلى الاستقلال، إشكالية الزمن الراهن. سلسلة ندوات ومناظرات 133. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2006.

• _____ (تنسيق). التاريخ الحاضر ومهام المؤرخ. سلسلة ندوات ومناظرات 158. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2009.

• لوغوف، جاك (إشراف). التاريخ الجديد. ترجمة وتقديم محمد الطاهر المنصوري. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007.

• _____ . التاريخ والذاكرة. ترجمة جمال شحید. سلسلة ترجمان. الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

• المزوقي، أحمد. تزمارت: الزنزانة رقم 10. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012.

• المملكة المغربية. هيئة الإنصاف والمصالحة. التقرير الختامي: الكتاب الرابع: مقومات توطيد الإصلاح والمصالحة. الرباط: المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 2006. في: <https://bit.ly/3oLjZCb>

• _____ . هيئة الإنصاف والمصالحة. التقرير الختامي: الكتاب الثالث: إنصاف الضحايا وجبر الأضرار. الرباط: المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 2006. في: <https://bit.ly/33bRENa>

• _____ . هيئة الإنصاف والمصالحة. التقرير الختامي: الكتاب الأول: الحقيقة والإنصاف والمصالحة. الرباط: المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 2006. في: <https://bit.ly/362NcSC>

• المؤدن، عبد الرحمن وعبد الحميد هنية وعبد الرحيم بنحادة (تنسيق). الكتابة التاريخية في المغرب: الهوية، الذاكرة والإسطوغرافيا. سلسلة ندوات ومناظرات 138. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2007.

• مؤذن، عبد الحفيظ. "العدالة الانتحالية والسلطوية المثلية: نموذج المغرب". عمران. العدد 5 (صيف 2013).

الأخيرة

- Bevernage, Berber. "Writing the Past Out of the Present: History and the Politics of Time in Transitional Justice." *History Workshop Journal*. vol. 69, no. 1 (March 2010). at: <https://bit.ly/37RuUn7>
 - El Yazami, Driss. "L'instance équité et réconciliation: Transition politique, histoire et mémoire." *Confluences Méditerranée*. vol. 3, no. 3 (Septembre 2007).
 - Institut d'histoire du temps présent. *Écrire l'histoire du temps présent: En hommage à François Bédarida*. Paris: CNRS Ed., 1993.
 - Parlement Européen. Markus J. Prutsch. *La mémoire historique européenne: Politique, défis et perspectives*. Bruxelles: Septembre 2013. at: <https://bit.ly/2W2piAT>